الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام

Democracy and Human Rights in Islam

المؤلف: راشد الغنوشي
Rachid Ghannouchi

عرض: إمراه ككيللي - Reviewed by Emrah Kekilli

في كتابه (الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام) يناقش راشد الغنوشي عناوين الحكم والسلطة في الإسلام، وعلاقة الدين والسياسة، والتعددية السياسية والإسلام، والحريات في الإسلام، وجذور حقوق الإنسان وتفسيرها من الناحية الإسلامية،.. وغيرها.

يقدم الغنوشي في كتابه الذي يبلغ 311 صفحةً قضاياه بأسلوب كتابيٍّ واضح وممنهج تحت عنوانين أساسيين، هما: الديمقراطيةً في الإسلام، والحريات وحقوق الإنسان في الإسلام. وقد ناقش الغنوشي مبادئ الحكم (السلطة) في الإسلام، وعلاقة الدين بالسياسة، وقدّم وجهة نظر شاملة حول الديمقراطية التي تُعدّ شكلًا من أشكالً الإدارة السياسية تمهيدًا لموضوع الديمقراطية.

ويجري الغنوشي نقاشًا شاملًا حول حرية الإنسان، من خلال تقييم حقوق الإنسان في إطار مفهوم الحرية، ويعتمد الأسلوب الانتقادي في تقييم الحضارة الأروبية الحديثة، وتعريفها للإنسان، ومقاربتها لحرية الإنسان في إطار هذا التعريف، لينتقل بعدها إلى تعريف الإنسان في الإسلام، ويناقش موضوع حقوق الإنسان في الإسلام انطلاقًا من هذا التعريف.

كذلك يتناول الغنوشي في الفصل الملحق من الكتاب موضوعات، مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحركات الإسلامية العصرية في تركيا، ويقيّم النموذج التركي انطلاقًا من النقاشات التي يجريها في عموم الكتاب.

الديمقراطية في الإسلام

يرى الغنوشي أن الديمقراطية التي تشكّل جميع الممارسات التي يدير بها الشعب نفسه بنفسه؛ يمكن أن تكون أداةً مهمّةً لتأسيس مبدأ عدالة الإسلام، ولا تتعارض مع الإسلام. وينتقد الغنوشي أفكار بعض الأسماء التي ترى ضرورة فصل السياسة عن الدين في العهد الحديث الذي يعيش فيه العالم الإسلامي تحت تأثير الحضارة الغربية الحديثة (ص10)، ويقول: "إن المسلمين لم يفصلوا الدولة عن الدين طوال التاريخ"، ويبدأ النقاش في هذه النقطة بالحديث عن الإسلام والحكم.

ويرى الكاتب أن إقامة الحكم في العالم الإسلامي (إقامة السلطة في الجماعة) كان واجبًا إنسانيًّا ومجتمعيًّا إلى جانب كونه واجبًا دينيًّا من أجل إقامة الشريعة. والعلماء المسلمون على مرّ التاريخ قيّموا موضوع الحكم بدون الفصل بين الدين والدولة. فالحكم (السلطة) أداةٌ من الأدوات التي تستعملها الأمة، وواجبٌ مجتمعيٌّ من أجل إقامة العدل الإسلامي، حسب الموقف الوسطي الذي يتبناه اليوم أكثر السياسيين الإسلاميين. أما الحكام (المتولون للسلطة) فليسوا سوى أشخاص يخدمون الأمة. فشرعية الحكام مرتبطةٌ بتطبيقهم للشريعة ورضا الأمة عنهم (ص13-14).

في هـذا الإطـار يكـون الحكم بالنسـبة للإسـلام حكمًا مدنيًّـا (سـلطة مدنيـة)، ولا يختلـف عـن الديمقراطية الحديثـة من حيـث التطبيـق (ويختلف عنهـا من حيث تعريف الإنسان). وهذا يعني أن الإسلام الذي يشكل نظام حياةٍ شـامل يحمل مقترحًا للحكم، والمكان الذي يُطبَّـق فيه هذا الحُكم هو الدولة الإسـلامية (ص14). فالدولة الإسـلامية باعتبارهـا أداةً أجمعت عليها الأمة تخـدم رسـائل الإسـلام وعدالتـه. والدولـة في الحكم الإسـلامي هي دولة النـاس، الذين يمكنهم أن يعملوا في الاجتهاد من خلال شورى خاصة أو عامة، فيصيبون أو يخطئون.

والغنوشي الذي يبين في السطور أعلاه أن الإسلام يقـدم وجهـة نظـره في مسـألة الحكـم، وأن مناقشـة الإسلام والسياسة أمرٌ لا مفر منه؛ يناقش الديمقراطية في هـذا الإطار، ويـرى أن الديمقراطيـة مبنيةٌ على مبدأ المواطنـة، أو الديمقراطية -بتعبير آخر- نظامٌ سـياسيٌّ يكـون فيه المواطنـون جميعًا أصحابَ البلـد، ويملكون حقوقًا متساوية. فمواطنو البلد يتفقون على إقامة نظام سياسي (دولة)، وأصحاب هذه الدولة هم مواطنوها، ويبقى السـؤال المطـروح على طاولة البحـث هو الآلية التي يمارس الشـعب من خلالها حقه في الحكم، وكيف يتـم تـداول الحكـم بشـكل سـلمي؟ ففـي الإدارات الديمقراطيـة تُتَـدَاول السـلطة مـن خـلال انتخابـاتٍ شـفافةٍ يشـارك فيها من يريد من المواطنين، ولم يُشـاهَد هذا النـوع من الحكم إلا في العـصر الحديث، ولايزال قيد التجريب والتطوير (ص61).

ويذهب الغنـوشي إلى أن الديمقراطيـة آليةٌ حياديةٌ للحكـم، حوّلهـا العلمانيـون إلى أيديولوجيـا، وعملوا عـلى إظهارهـا جـزءًا لا يتجزأ مـن العلمانيـة، وحيادية آلياتهـا عن أشـكال ممارسـاتها المختلفة واضحـةٌ جدًّا، فالديمقراطيـة تعنـي أن يتبنـى المواطنـون في بلـد مـا حكمهـم، وعنـد الأخـذ بالحسـبان مقاصـد الإسـلام وتعاليمـه سـيُتوصَّل إلى نتيجـةٍ مفادهـا أن هنـاك أمرًا يعيق تطبيق النظام الديمقراطي من الناحية الإسلامية، فالدين هدفه الأساسي هو تكريم الإنسان، والعلاقات بين الناس تُبنَى على أساس العدل والإحسان والشورى (ص63)، وهـذه المبـادئ الأساسـية يمكـن إحياؤها بتطبيق الديمقراطية عمليًّا، وتُمكن رؤية نموذج العدل والإحسـان والشـورى بشـكل واضح في (الصحيفة) التـي نُظِّمت في المدينة، فهـذه (الصحيفة) كانت بمثابة دسـتور للدولـة جـرى (التعاقـد) عليه مـع ممثلين عن الذين يعيشون في المدينة في أثناء الحكم الإسلامي الذي مارسـه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وهذا التعاقد كان أول نمـوذج يضمـن حرية العقيدة والممارسـة على أساس مبدأ المساواة في مجتمع تعدديّ (ص117).

ورغـم أن الغنـوشي يـرى أن الديمقراطيـة التـي يُقـام فيهـا العـدل والإحسـان والشـورى لا تتعارض مـع الإسـلام؛ فـإن البرلمان الـذي يتشـكل في الأنظمة الديمقراطيـة لا يمكنه أن يناقش موضوعات أساسـية تكوّن (هوية الشعب)، فالبرلمان في الدول الديمقراطية لا يناقـش موضوعـات، مثـل اللغـة والديـن اللذيـن يكوّنان هوية الشعب، بل يناقش موضوعات لها علاقة بالخدمـة فحسـب. وإن اعتقدنـا أن الديمقراطيـة هي سـلطة الشـعب؛ فإن الإدارات الديمقراطية ستتشكل في إطـار التقاليد الثقافية المعروفة لدى الشـعب، ولهذا السـبب لـن تخلـو الديمقراطيـة الإسـلامية مـن إطار مرجعي (ص130)، وعندما تترسـخ هـذه الفكرة في الأذهان يكون النظام البرلماني أقرب ما يكون من النظام الإسـلامي، وهـو الأمر الـذي فهمته أغلبيـة التيارات الإسلامية (ص72). هذه الترتيبات (الحسنة للحكم) التي وصلت إليها الإنسـانية تطورٌ يبعث الأمل باسـم الإنسـانية؛ لأنه يحقق مبادئ الإسلام المتمثلة في العدل والشورى واحترام الإنسان (ص117).

إن الديمقراطية -رغم بعض العيوب التي تعتريها- أفضـل مـن الديكتاتورية بكثير، ومن الحماقة اسـتبدال الديكتاتوريـة بالديمقراطيـة، وإثـارة الجـدل حـول

الديمقراطية في العالم الإسلامي من خلال السياسيين الإسلاميين أمرٌ بعيدٌ عن الصواب، فالأنظمة هي التي تعارض الديمقراطية في المنطقة، والأنظمة العربية الديكتاتورية من أكثر الجهات التي تتبنى موقفًا معارضًا واضحًا من الديمقراطية، وذلك لحماية مكتسباتها (ص133). كذلك تقف الأحزاب اليسارية في العالم العربي على مسافةٍ بعيدةٍ عن الديمقراطية.

الحريات وحقوق الإنسان في الإسلام

يتناول الغنوشي مبادئ الحرية في الإسلام، من خلال تقييم مفهوم الحرية مع مفهوم حقوق الإنسان، ويقيّم حقوق الإنسان في هذا الإطار. ويرى الكاتب أن الحرية مبدأٌ من مبادئ الشريعة الإسلامية (مقاصد الشريعة)، وأن الأمة الإسلامية يجب أن تتمتع بالحرية في جميع مجالات الحياة. فالعلاّمة محمد الطاهر بن عاشور يقول: "إن العدالة والحرية هما المبدآن السادس والسابع من مقاصد الشريعة (ص155)، والنظام الإسلامي قائمٌ على الاختيار والمشاركة والشورى، والإسلام يَعُدّ النظامَ الذي يحدّد فيه شخصٌ واحدٌ حقّ الناس في الاختيار فرعنةً، والحكم في الفكر السياسي الإسلامي يُعرف بالخلافة، لا بالملكية، والإسلام يضع حرية الإنسان في المركز، فيختار الشعب في النظام الإسلامي حاكمه ويراقبه ويجرّبه.

يَعُدّ الإسلام حرية الإنسان وحقوقه هبةً من الله تعالى، فالإسلام ثورةٌ اندلعت لحماية إرادة الإنسان من جميع الطواغيت والظالمين، لكن فهم الإسلام للحرية يختلف عن فهم الحرية الذي ظهر في الغرب الحديث، فالحرية في المجتمعات الإسلامية أمانةٌ، أي مسؤوليةٌ تجاه الحق، ووعيٌ بالحق وتعلقٌ به. والحرية تعني أن نؤدي مسؤولياتنا بصورةٍ طوعيةٍ وإيجابية (ص178).

وعندما ناقش الغنوشي الحرية والإسلام نقل ما جاء على لسان علال الفاسي: "إن الإنسان الذي استحق صفة الحرية بالمعنى الحقيقي هو الشخص الذي يؤمن بالله تعالى، والتكليف هو أساس الحرية". ويقيّم الغنوشي الحرية على اعتبار أن الإنسان كائنٌ من خلق الله تعالى، ويشدّد على أن تعريف الإنسان في الحضارة الغربية قائمٌ على أسسٍ مادية، ويتبع النهج الانتقادي لدى تناوله أدبيات الحريات وحقوق الإنسان المتطورة في إطار الحضارة الغربية.

كما يؤكد راشد الغنوشي أن الإيمان بالإنسان فردًا ومجتمعًا ليس أساس الحريات السياسية والمجتمعية في الحضارات الغربية الاشتراكية والرأسمالية على حدٍّ سواء، وأن الغرب يقيّم حقوق الإنسان في موازين القوّة، فالغرب لا يرى الإنسان مخلوقًا إلهيًّا يملك حقوقًا بالفطرة، ويقصد بمفهوم حقوق الإنسان مواطنيه الغربيين فقط. والعلوم الاجتماعية الغربية لا تدرس الإنسان لكونه إنسانًا، بل لكونه كائنًا مجتمعيًّا وتاريخيًّا وسياسيًّا، والحضارة الغربية حضارةٌ إلحاديةٌ بدون إله، تفتقر إلى قيمٍ تستند إليها الوثائق، مثل بيان حقوق الإنسان.

إن الآراء التي صدرت عن الغنوشي تحت عناوين الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان لها مكانةٌ مهمّةٌ أيضًا في النقاشات التي تدور حول علاقات السياسة والمجتمع والدين في العالم الإسلامي، وإن العناوين التي تناولها الكتاب يستمر في مناقشتها أيضًا مناقشةً ديناميكيةً تحت عناوين مختلفةٍ أسماءُ كثيرةٌ مثل طارق رمضان، وعبد الكريم سروش، وحسن حنفي... وغيرهم، وهذه المناقشات تقدم إسهاماتٍ جادةً في تطوير الفكر السياسي في العالم الإسلامي.